الأمم المتحدة A/48/PV.97

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون

الجلسة ٩٧
المعقودة يوم الجمعة
٨ تموز/يوليه ١٩٩٤
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد إنسانالي ..... (غيانا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠

البند ٣١ من جدول الأعمال (تابع)

حالة الديمقراطية وحقوق الانسان في هايتي

تقرير الأمين العام (A/48/931)
مشروع القرار (A/48/L.57)
تقرير اللجنة الخامسة (A/48/963)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعلن أن البلدان التالية أصبحت مشاركة في تقديم مشروع القرار المعروض على الجمعية في الوثيقة A/48/L.57: الأرجنتين، واكوادور، وأنتيغوا وبربودا، والبرازيل، وبربادوس، وبلجيكا، والبوسنة والهرسك، وبوليفيا، وبيرو، وترينيداد وتوباغو، وجزر البهاما، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسورينام، وشيلي، وغيانا، وفرنسا، وكندا، وكوبا، والمكسيك، والولايات المتحدة الأمريكية.

أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك ليعرض مشروع القرار.

السيد فلوريس أوليا (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار بالنيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والمشاركين الآخرين الذين ذكرتهم للتو سيدي الرئيس. وأعضاء المجموعة الذين شاركوا في تقديم مشروع القرار هم: الأرجنتين، واكوادور، وانتيغوا وبربودا، واوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبربادوس، وبليز، وبنما، وبوليفيا، وبيرو، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وجزر البهاما، والجمهورية الدومينيكية، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، والسلفادور، وسورينام، وشيلي، وغرينادا، وغواتيمالا، وغيانا، وفنزويلا، وكوبا، وكوستاريكا، وكولومبيا، ونيكاراغوا، وهايتي، وهندوراس، وبلادي المكسيك. وترد الآثار المالية المترتبة على مشروع القرار في الوثيقة A/48/963.

بدلا من أن يتحسن الوضع في هايتي فقد شهد تدهورا خطيرا خلال الأشهر الماضية. والرئيس جان برتراند أريستيد، المنتخب في أول انتخابات حرة تعقد في ذلك البلد، لم يتمكن من العودة إلى منصبه، وبالتالي تستمر اعاقة استعادة وتدعيم الديمقراطية التي حققها الشعب الهايتي، ببذل الكثير من الجهود ودفع الثمن بتضحيات كثيرة. وقد ازداد تصلب موقف القائمين بالانقلاب العسكري. إن السلطات غير الشرعية في الجزيرة لا تحترم الالتزامات التي قطعتها على أنفسها في الاتفاقات الدولية، مثل اتفاق جزيرة غفرنرز، والعنف لا يزال يتصاعد، ولا تزال الانتهاكات

الصارخة والمنتظمة لأبسط حقوق الانسان لشعب هايتي تتزايد.

إن هذه الأوضاع المشينة دفعت مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، بالاشتراك مع مقدمي مشروع القرار الآخرين، إلى الطلب من الجمعية العامة بتمديد ولاية البعثة المدنية الدولية في هايتي، التي انتهت قبل عدة شهور. وعلى الرغم من العراقيل التي وضعها النظام العسكري أمام عمل البعثة على النحو الواجب، مكنها الإجراء المتضافر الذي اتخذته الأمم المتحدة والمنظمة الاقليمية، منظمة الدول الأمريكية، من الاضطلاع بدور مفيد عن طريق تقديم المعلومات والمساعدة، كما ذكر الأمين العام في تقريره. وعلاوة على ذلك، وكما جاء في مشروع القرار، يمكن للبعثة أن تسهم اسهاما كبيرا في تهيئة مناخ مؤات لاعادة النظام الدستوري والديمقراطي.

ومما زاد من تدهور الوضع عموما أنه قبل بضعة أيام، أي في ٥ تموز/يوليه، أبلغت حكومة الأمر الواقع في هايتي البعثة المدنية بأنه يتعين على أعضائها أن يوقفوا جميع أنشطتهم في أراضي هايتي.

مشروع القرار الذي أتشرف الآن بعرضه على الجمعية العامة للنظر فيه، يستند الى فرضية أساسية هي أن هدف المجتمع الدولي لا يزال يتمثل في استعادة الديمقراطية من خلال عودة الرئيس أريستيد، في الإطار السليم الوحيد لحل الأزمة، وهو اتفاق جزيرة غفرنرز الذي وقعته قبل عام السلطات العسكرية التي تعمد حاليا الى الاستخفاف بأحكامه. والهدف أيضا هو كفالة الاحترام التام لحقوق الانسان، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هايتي، وتلك الأهداف يجب أن تكون الدعائم الثلاث لجهودنا.

وفي الوقت ذاته، يكرر مشروع القرار تأكيد عزم شرعية أي كيان يتمخض عن إجراءات من نظام الأمر الواقع، بما فيها القيام بتنصيب رئيس جمهورية مؤقت في أيار/مايو من هذا العام. وبموجب مشروع القرار تعرب الجمعية العامة أيضا عن عميق قلقها إزاء مصير الشعب الهايتي، وتؤكد مجددا أن السلطات العسكرية تتحمل المسؤولية كاملة عن معاناة الشعب.

ووفقا للاختصاصات والأشكال التي تفاوض عليها المبعوث الخاص للأمين العام مع الرئيس أريستيد، تُمدد ولاية البعثة المدنية لمدة نسبة إضافية. ووفقا لمشروع القرار، تطلب الجمعية العامة أيضا الى الأمين العام تعزيز تواجد هذه العملية المشتركة.

وترى الدول الأعضاء في مجموعة الدول اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي يشرفني أن أتكلم باسمها، وكذلك سائر مقدمي مشروع القرار، أن مشروع القرار هذا يشكل تجديدا لالتزام المجتمع الدولي باستعادة النظام المؤسسي والديمقراطية في هايتي. ولهذا السبب، تثق المجموعة بأن الجمعية العامة ستعتمده دون تصويت.

السيد كارديناس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): توشك الجمعية العامة على تجديد التزام المجتمع الدولي باحترام حقوق الانسان والحريات الأساسية في هايتي. فهذه الحقوق، بالإضافة الى الحريات المدنية والسياسية، تتعرض، بدرجة أو أخرى، لاستخفاف صارخ وعنيف منذ الإطاحة بالرئيس الدستوري جان برتراند أريستيد، قبل ثلاث سنوات تقريبا، على أيدي السلطات العسكرية غير الشرعية التي تستولي على السلطة الآن في تلك الدولة الكاريبية.

ويقوم مكون الأمم المتحدة في البعثة المدنية الدولية لاحترام حقوق الانسان، الى جانب مكون منظمة الدول الامريكية، بتنفيذ أنشطة معقدة جديرة باحترامنا واعترافنا التامين في ظل ظروف شديدة التوتر وبالغة الصعوبة. والإحباط الذي يشعر به عن حق هؤلاء الموظفون الدوليون الذين يجدون أنفسهم مضطرين لمشاهدة انتهاكات ترتكب علنا دون خوف من عقاب، لم يؤثر سلبا على نوعية العمل الذي ينجزونه. ومن ثم، نود أن نشيد بهم هنا على ما يتحلون به من شجاعة وإيمان. قبل شهر بالكاد، في ٨ حزيران/يونيه، علمنا أن مدنيين مسلحين في مركبات عسكرية، يمثلون الشرطة الهايتية، تورطوا في اعتداءات من طرف السلطة على أعضاء البعثة المدنية الدولية في هايتي، مثل تدمير الممتلكات التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، واللازمة لقيام البعثة بتنفيذ ولايتها على أكمل وجه. فالسلطات غير الشرعية تحاول أن تتجاهل ولاية البعثة. وهذا الأمر لا أساس له على الإطلاق، في ضوء التزامات أولئك الذين يسيطرون على البلد فيما يتعلق بأمن الموظفين الدوليين التابعين للأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، وعدم الوفاء بهذه المسؤولية لا يمكن التغاضي عنه في صمت.

ومن الواضح أنه بإعادة التأكيد على التزام الجمعية العامة بإبقاء وتقوية دور منظمتنا في هايتي، سيتسنى

تدريجيا تعزيز أمن شعب هايتي الهش، ومعالجة الحاجة البديهية الى إعادة تنظيم المؤسسات الديمقراطية وتعزيزها، والضمان القوي لفعالية النظام العام واحترام حقوق الانسان، وكفالة تمكين الشعب من اللجوء الى هيئة قضائية في حالة إنكار تلك الحقوق.

وعلى الرغم من وعينا بأننا مازلنا بعيدين عن الاستعادة الكاملة للديمقراطية في هايتي، فإن التزام الأمم المتحدة الراسخ يعد بمثابة رادع للمآرب الفاشية للسلطات العسكرية وأتباعها، ومن ثم، ينبغي حتما أن يجعلنا أكثر قربا الى حل المشكلة.

تتضمن الوثيقة A/48/944 المؤرخة ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٤ اختصاصات البعثة، التي تفاوض عليها المبعوث الخاص للأمين العام مع الرئيس الدستوري لهايتي. والاحكام الواردة في تلك الوثيقة تحتوي على الضمانات الأساسية لتمكين البعثة المشتركة من كفالة احترام حقوق الانسان وتعزيزها. والسلطات غير الشرعية، بالطبع، لا تفي بهذه الأحكام، ولا تشعر بأنها ملزمة بها. ولا عجب في هذا فهو يصدر عن نفس المجموعة التي انتهكت بشكل صارخ اتفاق جزيرة غفرنرز، ناهيك عن التزامها تجاه المجتمع الدولي. ولا يستلزم الأمر المغالاة في بعد النظر لإدراك أن هذه السلطات غير الشرعية ستتجاهل أي اتفاق أو أحكام أي صك متفق عليه. كما لا يستدعي الأمر خيالا مفرط النشاط لإدراك أن صبر المجتمع الدولي له حدود، وأن المجتمع الدولي بلغ أو كاد يبلغ تلك الحدود.

أود أن أختتم كلمتي بالتأكيد مجددا على التزامنا بإيجاد حل لأزمة هايتي. أود أيضا أن أعرب عن الأمل في أن يتمكن شعب تلك الأمة في القريب العاجل من أن يعيش الحياة السياسية التي يستحقها، في ظل سلطة ممثليه السياسيين المنتخبين بطريقة شرعية.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود بداية أن أعرب عن تأييدنا التام للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم للمكسيك، السفير فيكتور فلوريس أوليا الذي قام، نيابة عن مجموعتنا الإقليمية، بعرض مشروع القرار المطروح الآن على الجمعية العامة.

منذ انقلاب ١٩٩١، ما برحت الحالة السياسية في الدولة الشقيقة هايتي تشكل مصدر قلق دائم وعميق للبرازيل. فلا تزال سلطات الأمر الواقع هناك تواصل إعاقة تنفيذ اتفاق جزيرة غفرنرز وميثاق نيويورك اللذين وقعت عليهما بنفسها. هذا، علاوة على أن مناخ العنف المتعمد والاستخفاف بالمبادئ الأساسية لكرامة الإنسان في البلد قد ازداد تدهورا.

إن المجتمع الدولي، مسترشدا بالتزامه الثابت منذ بداية الأزمة بضمان إعادة إرساء الديمقراطية على وجه السرعة في هايتي، أدان بشدة الإطاحة بالحكومة المنتخبة دستوريا، واتخذ تدابير قوية ضد السلطات العسكرية. واليوم، ما زال تصميمنا قويا كما كان دائما.

ولا يزال التعاون بين المجتمع الدولي والمنظمة الإقليمية التي تشارك في معالجة المسألة، منظمة الدول الأمريكية، يعد أمرا حاسما في السعي الى استعادة الحرية والكرامة للشعب الهايتي. لقد بدأ هذا التعاون منذ أكثر من ثلاث سنوات حينما تولت المنظمتان الإشراف على عملية انتخابية ناجحة أدت الى تنصيب الرئيس جان برتراند أريستيد بوصفه الرئيس الشرعي لدولة هايتي، المنتخب بطريقة حرة وديمقراطية.

والبرازيل على غرار سائر أعضاء المجتمع الدولي، رحبت بذلك الإنجاز الذي بدا أنه يبشر خيرا بقدوم عهد من التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، على أساس المشاركة الديمقراطية. ولكن الطغمة الحاكمة التي اغتصبت السلطة في عام ١٩٩١، حطمت قبل الأوان الآمال التي أنعشتها هذه الوعود.

وافقت الجمعية العامة بقرارها ٢٠/٤٧ باء على مساهمة الأمم المتحدة، بالاشتراك مع منظمة الدول الأمريكية، في البعثة المدنية الدولية الى هايتي لمراقبة امتثال سلطات الأمر الواقع لالتزامات هايتي الدولية بشأن حقوق الإنسان. وكان هدفها النهائي هو المساعدة على تهيئة مناخ موات لإعادة الديمقراطية في ذلك البلد.

وكان وزع البعثة خطوة هامة في جهدنا المشترك للمساعدة على إعادة الديمقراطية الى هايتي. وتمكنت البعثة في ظل جميع الظروف الصعبة من ضبط عدد كبير من الاعتقالات التعسفية، والاحتجازات غير الشرعية والاختطافات والاختفاءات القسرية التي ارتكبتها السلطات العسكرية ومؤيدوها. إن الإرهاب والعنف وسيلتان تستخدمان بشكل روتيني لخنق شعب هايتي الباسل.

إن وجود البعثة المدنية الدولية في هايتي يمثل ردعا معنويا من جانب الأمم المتحدة من الضروري الإبقاء عليه. ومع أنها لم تتمكن من أداء مهامها أداء كاملا بسبب المضايقات التي تقوم بها سلطات الأمر

الواقع، فإنها لا تزال تجري تحريات وتجمع شهادات ستسهم في نهاية الأمر في تحريم الممارسات الكريهة التي تتبعها السلطات العسكرية.

لقد تلقت البعثة مؤخرا تهديدات من السلطات العسكرية. والبرازيل تدين ممارسات التخويف هذه بأشد طريقة ممكنة. ونحن نطلب من السلطات العسكرية إعطاء ضمانات بسلامة وحرية حركة أعضاء البعثة. فضلا عن ذلك، نطالب بشدة بأن توقف فورا انتهاكات حقوق الإنسان التي تمارسها سلطات الأمر الواقع ومؤيدوها.

البرازيل، كما هو معلن، أحد مقدمي مشروع القرار. ونحن واثقون بأن مشروع القرار يوفر الإطار الضروري لاستمرار أنشطة البعثة في هايتي.

إن المأساة في هايتي لا تزال مستمرة. ولا تزال البرازيل تشعر بالقلق العميق بشأن مصير الشعب الهايتي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يثابر بشكل حازم في جهوده لاستعادة الديمقراطية في هايتي عن طريق الوسائل الدبلوماسية التي تحت تصرفه. وتعتقد البرازيل أن هذه هي أفضل طريقة مشروعة لمواجهة الحالة في هايتي المعذبة.

السيدة فريتشيت (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): طوال الأشهر القليلة الماضية اتخذ المجتمع الدولي خطوات حازمة لإنهاء الأزمة الهايتية مرة واحدة والى الأبد. إن هدفنا واضح: عودة الرئيس أريستيد بسرعة والاستعادة الكاملة للديمقراطية والنظام الدستوري في هايتي. إننا لا نزال متحدين ومصممين في التزامنا بتحقيق ذلك الهدف. وليس لدينا ما نقوله للقيادة العسكرية التي لا يزال رفضها الامتثال الى التزاماتها هو العقبة الأولى سوى ما يلي: لقد فات أوانكم، فتنحوا جانبا الآن.

بينما نظام الأمر الواقع لا يزال قائما، يواصل شعب هايتي المعاناة. وحالة حقوق الإنسان تستحق الشجب. والمعلومات التي توفرها البعثة المدنية الدولية المشتركة من الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية توضح هذه الحقيقة المحزنة. وليست هناك حاجة للحديث مفصلا هنا عن الأعمال الفظيعة التي ترتكبها القيادة العسكرية ضد الذين يؤيدون الديمقراطية. إن الحريات الأساسية يحرم منها، والمجموعات المدنية المسلحة تعمل دون عقاب وهي تمارس أعمال الإرهاب والقتل ضد الأبرياء. إن الهايتيين العاديين يعيشون في خوف يومي من أعمال القمع الوحشية التعسفية. وفرار آلاف الهايتيين من وطنهم شهادة مأساوية على وحشية النظام.

إن الجهد الذي بذل لإضفاء الشرعية على الحالة عن طريق تنصيب نظام الأمر الواقع الجديد لأمر مثير للسخط وغير مقبول تماما. إنه عمل غير مشروع من الأعمال اليائسة المثيرة للسخرية من جانب القلة التي لا تزال تعتقد أن بوسعها الإطاحة سواء بإرادة الشعب الهايتي أو المجتمع الدولي.

إن الحالة الإنسانية في هايتي خطيرة أيضا. وستواصل كندا تقديم مساعدة كبيرة للأكثر فقرا. ونحن نحيي جميع المشاركين في توصيل المعونة الإنسانية وهم يعملون في ظل ظروف صعبة. وأي محاولة للتدخل في المساعدة المقدمة الى المحتاجين لا يمكن السكوت عليها. في الوقت نفسه، تؤكد كندا مجددا اليوم أننا ملتزمون التزاما تاما بمساعدة الهايتيين، في أعقاب رحيل القيادة العسكرية وبعد عودة الرئيس أريستيد، على تعزيز الديمقراطية وإعادة بناء اقتصادهم والقيام بعملية المصالحة الوطنية.

تكلمت بالانكليزية

قبل أكثر من عام، أذنت الجمعية العامة بمشاركة الأمم المتحدة في البعثة المدنية الدولية الى هايتي. وهدف البعثة هو دعم الحل السلمي للأزمة، ومساعدة القوى الديمقراطية في البلاد والتشجيع على احترام حقوق الإنسان احتراما كاملا. وفي ظل الظروف الراهنة، أصبح وجود البعثة المستمر، بدون شك، أكثر أهمية من قبل.

إن السلطات العسكرية الهايتية ونظام الأمر الواقع الأخير يصران على جهدهما الوحشي المثير للسخرية للقضاء على الأمل في السلم والاستقرار والديمقراطية. إنهما لن يستمرا. إن البعثة المدنية الدولية تكفل استمرار مراقبتنا جميعا لانتهاكات حقوق الإنسان الجارية التي ترتكبها السلطات في غياب نظام دستوري شرعي. وهي بقيامها بهذا، تؤكد لنا الحاجة الى حل الأزمة دون تأخير.

لقد طلب الرئيس أريستيد أن تواصل البعثة عملها. ونحن نحيي جهود وشجاعة أفراد البعثة في القيام بمهمتهم الهامة في جميع الظروف الصعبة. وأي جهد يبذله نظام الأمر الواقع للتدخل في عمل البعثة غير مقبول. ولا بد من السماح للبعثة بمواصلة مهمتها دون أية معوقات.

إن كندا تؤيد تأييدا كاملا عمل البعثة والدور الهام الذي تقوم به في جهودنا لحل الأزمة الهايتية. ولهذا السبب، نشارك في تقديم مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة اليوم.

السيد غنيم (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الولايات المتحدة تؤكد بأقوى العبارات الممكنة استمرار عمل البعثة المدنية الدولية الى هايتي. إن البعثة، باعتبارها بعثة مشتركة بأفراد من الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية على حد سواء، كانت تمثل أعين المجتمع الدولي في هايتي خلال أشهر الاضطرابات وانتهاكات حقوق الإنسان المتزايدة دوما. ورغم هذه الظروف الآخذة في السوء، استمر عمل البعثة وسيستمر باعتباره عنصرا حاسما من عناصر جهود المجتمع الدولي لإعادة الديمقراطية الى تلك الدولة المحاصرة.

إن الولايات المتحدة الأمريكية تردد وتؤكد البيانات التي أصدرتها خلال الساعات الأربع والعشرين الأخيرة منظمة الدول الأمريكية وأصدقاء الأمين العام من أجل هايتي، التي ترفض جهود ما يسمى بحكومة الأمر الواقع لعرقلة عمل البعثة. والحقيقة أننا نرفض فكرة أن تكون "لأصحاب الأمر الواقع" أية سلطة في هذا الأمر أو في أي أمر آخر.

إن القيادة العسكرية في هايتي يجب أن تفهم ثلاثة أشياء: أنها هي سبب التدهور المستمر لمناخ حقوق الإنسان والمناخ الإنساني في هايتي؛ وأن المجتمع الدولي لن يتسامح عن القمع المستمر الذي يمارس ضد الشعب الهايتي وديمقراطيته؛ وأن المجتمع الدولي يعتبر القيادة العسكرية مسؤولة بصفة شخصية عن سلامة وأمن جميع الموظفين الدوليين في هايتي.

إن الجمعية العامة، باعتمادها مشروع القرار هذا اليوم ستنتهز فرصة هامة أخرى لشجب عدم احترام السلطات العسكرية في هايتي التزاماتها الدولية. ويجب أن نؤكد مجددا رسالتنا الى القادة العسكريين بأن الوقت قد حان لهم ليذهبوا.

إن حكومة بلادي مصممة على عزمها أن ترى استعادة الديمقراطية وعودة الرئيس أريستيد الى هايتي. إننا نحيي دور البعثة المدنية الدولية في هذا الجهد ونحيي الإجراء الذي ستتخذه الجمعية العامة اليوم لضمان استمرار عمل البعثة.

السيد لونشامب (هايتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يود وفد هايتي أن تتقبلوا، سيدي، شكره الخالص على عقد هذه الجلسة للجمعية العامة من أجل مناقشة حالة الديمقراطية وحقوق الانسان في هايتي، وبصورة خاصة، تجديد ولاية البعثة المدنية الدولية في هايتي. ونود أيضا أن نشكر الأمين العام ومبعوثه الخاص على جهودهما المتواصلة للوفاء بالولاية التي أناطتها بهما الجمعية العامة في القرار ٢٠/٤٧ ألف.

لقد طلب الرئيس أريستيد، في رسالة موجهة الى الامينين العامين للأمم المتحدة ومنظمة الدول الامريكية بتاريخ ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، وزع بعثة مدنية دولية تكفل ولايتها الامتثال الصارم للحريات الأساسية لشعب هايتي بغية

«تعزيز المؤسسات الديمقراطية وإعادة بناء الاقتصاد الوطني. بحيث تفضي تسوية الأزمة السياسية الحالية الى رجوعي رئيسا للبلد، وإقامة نظام ديمقراطي دائم». (A/47/908، المرفق الاول، الفقرة (ب)).

وبتاريخ ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٩٣، وبعد تقرير الامين العام، أذنت الجمعية العامة بوزع عنصر البعثة المدنية الدولية التابع للأمم المتحدة. ولقد كان وصول البعثة الى هايتي موضع ترحيب حار من جانب الشعب الذي رأى فيها نهاية لمعاناته على أيدي السلطات العسكرية ومعاونيها المدنيين.

وعلى الرغم من المخاطر، اتفق رأي ضحايا اساءة المعاملة هذه، على الوثوق بأعضاء البعثة المدنية الدولية في هايتي ليكونوا شاهدين على حالة القمع الشديد التي يوجدها الذين يملكون سلطة الامر الواقع في البلد. وعندما نشرت تقارير البعثة عن هذه الحالة، لم تنتظر السلطات غير الشرعية في هايتي طويلا لإظهار عدائها للبعثة ولأعضائها، فتعرض أعضاء البعثة لحملات ترمي الى تشوية سمعتهم، نظمتها وسائط الاعلام الحكومية ضد البعثة المدنية الدولية في هايتي، وأيضا لمضايقات وتهديدات، وتعرض بانتظام الذين اشتبه في أنهم رفعوا تقارير الى البعثة للضرب واساءة المعاملة والسجن وحتى الاعدام.

ومع ذلك، لم تثبط هذه البيئة من عزيمة أعضاء البعثة الذين واصلوا عملهم بشجاعة. وعلى الرغم من أنهم لم يتمكنوا من المساعدة على ايجاد مناخ يفضي الى تحقيق تسوية سياسية للأزمة الهايتية، فإنهم وثّقوا للرأي العام الدولي جوانب إساءة المعاملة

التي تمارس ضد السكان المدنيين في هايتي وهي الاعتقالات التعسفية، والاحتجاز غير الشرعي، وإساءة المعاملة، والابتزاز، والتعذيب، والاغتصاب، وأعمال الخطف والاعدامات الخارجة عن اختصاص المحاكم، وغير ذلك.

ان تدهور الحالة السياسية، بتنظيم من السلطات العسكرية لمنع ايجاد حل للأزمة، قد أدى الى انسحاب مؤقت للبعثة في تشرين الاول/اكتوبر الماضي. وفي منتصف كانون الثاني/يناير من هذا العام، استأنف فريق صغير عمل البعثة. وهذه المرة، لم يتعرض أعضاء الفريق للمضايقات المستمرة وأعمال التخويف فحسب، بل بالاضافة الى ذلك أقدمت السلطات العسكرية على منعهم من القيام بعملهم عن طريق منع وصولهم الى مراكز الاحتجاز وأماكن أخرى حيث تنتهك حقوق الانسان على نحو خطير. أخيرا، وفي ٥ تموز/يوليه ١٩٩٤، طلبت حكومة السيد جوناسينت غير الدستورية وغير القانونية وغير الشرعية الى البعثة أن توقف أنشطتها ظنا بأن وجودها في هايتي كان غير شرعي وظروف عملها غير محددة، وبالتالي فهي مخالفة للنظام.

إننا نحتج بشدة على قيام هذه الحكومة المزعومة، التي تعمل كواجهة مدنية للديكتاتورية العسكرية، بإعطاء دروس في الشرعية للبعثة المدنية الدولية التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، التي طالب بوجودها في هايتي رئيس البلد المنتخب وفقا للدستور وأذنت بها بالإجماع الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الدائم لمنظمة الدول الامريكية. بعد قولنا هذا، نحمّل السلطات العسكرية في هايتي المسؤولية عن سلامة أعضاء البعثة وممتلكاتها.

ليس من الصعب أن يُفهم لماذا يصمم النظام الذي أوجده الانقلاب في هايتي على منع البعثة من القيام بعملها. فالبعثة تمثّل ضمير المجتمع الدولي في هايتي، وهي تكشف عن إساءة المعاملة التي يتعرض لها الشعب الهايتي وتصميم هذا الشعب على ايجاد دولة شرعية ومجتمع يمكن أن تسوده العدالة والنزاهة. وباختصار تكشف عن رفض إضفاء الطابع الشرعي على الانقلاب، وعن تصميم الشعب على إحلال النظام الدستوري في هايتي. وهي شاهد على هجرة اللاجئين الهايتيين الذين يفضلون مواجهة الاخطار في البحر الكاريبي على القبول بظروف العيش التي أوجدها الانقلاب.

إننا نطالب بأن يعتمد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء بغية بعث رسالة واضحة الى الانقلابيين في هايتي مفادها أن المجتمع الدولي مصمم على مواكبة الشعب الهايتي في سعيه الى بناء أمة يمكن أن يسودها سلم للجميع، واحترام لكل مواطن، ووحدة وعدالة للجميع، أمة في هايتي تحتضن لاجئيها وتضع حدا للهجرة الجماعية لأبنائها. واعتماد مشروع القرار هذا سيمكّن لا من قيام البعثة المدنية الدولية بتوثيق انتهاكات حقوق الانسان في هايتي فحسب، بل أيضا، عملا بالصلاحيات التي تم التفاوض بشأنها مع الرئيس أريستيد، بتنفيذ ولايتها التي تتضمن، في جملة امور، تعزيز حقوق الانسان وحرية التعبير والتزامل، وحرية الصحافة واحترام القوانين والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان الأساسية.

اسمحوا لي أن اغتنم هذه الفرصة للتوجه الى جميع الدول الاعضاء في المجتمع الدولي بمناشدة عاجلة لتنفيذ الجزاءات المعتمدة ضد نظام الانقلاب في هايتي بدقة، لأن إمكانية التوصل الى حل سياسي لهذه الازمة التي ما زالت تعصف ببلدي منذ ٣٤ شهرا تعتمد على الامتثال الصارم لهذه التدابير. وإننا على ثقة بأن هايتي، بالدعم النشط من جانب المجتمع الدولي، ستعود الى الشرعية الدستورية، وهي الاساس الوحيد لسلطة الدولة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استعمنا الى المتكلم الاخير في المناقشة حول هذا البند.

أود أن أعلن أن البلدان التالية أضافت أسماءها الى قائمة مقدمي مشروع القرار المعروض علينا: اسبانيا والمانيا وايرلندا وايطاليا والبرتغال والدانمرك ورومانيا والسويد وفنلندا وكولومبيا ولكسمبرغ والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وموناكو والنرويج والنمسا وهنغاريا وهولندا واليونان.

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار (A/48/L.57).

إن تقرير اللجنة الخامسة عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار وارد في الوثيقة A/48/963.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/48/L.57؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٧/٤٨ باء).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ٣١ من جدول الأعمال.

عرض تقارير اللجنة الخامسة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أطلب من مقرر اللجنة الخامسة السيد محبوب كبير ممثل بنغلاديش، أن يعرض تقارير اللجنة الخامسة في بيان واحد.

السيد كبير (بنغلاديش)، مقرر اللجنة الخامسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أعرض على الجمعية العامة اليوم تقارير اللجنة الخامسة بشأن بعض المسائل المعلقة.

بشأن البند ١٣٨ (أ) من جدول الأعمال، "الجوانب الادارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم: تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم"، فإن الجزء الخامس من تقرير اللجنة الخامسة وارد في الوثيقة A/48/807/Add.4. وفي الفقرة ٤ من ذلك التقرير، توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة باعتماد مشروع المقرر التالي:

«إن الجمعية العامة،

«تقرر الابقاء على المستوى الحالي للموارد الذي أقر في إطار حساب الدعم لعمليات حفظ السلم التي سيضطلع بها في شهر تموز/يوليه ١٩٩٤.

وقد وافقت اللجنة على المقرر السالف الذكر دون تصويت.

وفيما يتعلق بالبند ١٦٨ جدول الاعمال "مسائل الموظفين"، فإن اللجنة في جلستها السابعة والستين بتاريخ ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤، بناء على اقتراح الرئيس، قررت أن توصي الجمعية العامة بأن ترجئ الى دورتها التاسعة والأربعين النظر في تعديلات النظام الاداري للموظفين. وتقرير اللجنة الخامسة وارد في الوثيقة A/48/805/Add.1. وفي الفقرة ٦ من ذلك التقرير، توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة باعتماد مشروع المقرر السالف الذكر، الذي اعتمدته اللجنة دون تصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إذا لم يكن هناك اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقارير اللجنة الخامسة المعروضة اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بناء على ذلك ستقتصر البيانات على تعليلات التصويت أو المواقف.

ومواقف الوفود حول توصيات اللجنة تم الادلاء بها في اللجنة وهي واردة في المحاضر الرسمية ذات الصلة. هل لي أن اذكر الأعضاء بأنه بموجب الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤ وافقت الجمعية على أن:

«تقتصر الوفود، قدر الامكان، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في احدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، على تعليل تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة»

هل لي أن أذكر الوفود بأنه بموجب مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، يحدد تعليل التصويت بمدة عشر دقائق وينبغي أن تدلي به الوفود من مقاعدها.

قبل أن نبدأ في البت في التوصيات الواردة في تقارير اللجنة الخامسة، أود أن أبلغ الممثلين بأننا سنمضي في البت في المقررات بنفس الطريقة التي اتبعت في اللجنة.

البند ١٣٨ من جدول الأعمال (تابع)

الجوانب الادارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم:

(أ) تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم (A/48/807/Add.4).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستبت الجمعية العامة الآن في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٤ من الجزء الخامس من تقريرها (A/48/807/Add.4).

ومشروع المقرر، المعنون "حساب الدعم لعمليات حفظ السلم"، اعتمدته اللجنة الخامسة دون تصويت. هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نكون قد انتهينا من هذه المرحلة من النظر في البند الفرعي (أ) من البند ١٣٨ من جدول الأعمال.

البند ١٦٨ من جدول الأعمال (تابع)

مسائل الموظفين A/48/805/Add.1

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستبت الجمعية الآن في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من الجزء الثاني من تقريرها (A/48/805/Add.1).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع المقرر؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نكون قد انتهينا من هذه المرحلة من النظر في البند ١٦٨ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥